

تخفيض واردات النفط العربي عندما يتحقق وان تسد هذا العجز عن طريق اللجوء الى مخزونها من الاحتياطي النفطي والذي تتراوح مقاديره بين حاجات شهرين الى ثلاثة أشهر من الاستهلاك كما بينا . ولكن هذا الاحتياطي له قيمة استراتيجية ولذا فانها قررت عدم مسه وابقائه لحالات الضرورة القصوى ، وكان لا بد لاوروبا اذن في هذه الحالة وتحسبا لما سيكون عليه الوضع في المستقبل ان تلجأ لاجراءات التتشف لسد النقص الذي سيحصل في وارداتها من النفط العربي والذي بلغت أقصى نسبة له ٢٥ ٪ وذلك بالإضافة الى محاولة زيادة وارداتها ومن المصادر الأخرى غير العربية وزيادة إنتاجها من مصادر الطاقة المحلية البديلة مثل الفحم الحجري . ومن نماذج اجراءات التتشف التي اتخذت : منع سير السيارات خلال عطلة نهاية الأسبوع ، اغلاق محطات البنزين ايام السبت والاحد ، تقنين استهلاك البنزين وغيره من المحروقات واستعمال نظام البطاقات ورفع الاسعار ، تخفيض حرارة التدفئة عددا معيناً من الدرجات ، تخفيض الانارة في الشوارع واطفاء اللافتات المضيئة بعد ساعة معينة ، تخفيض سرعة سير السيارات ، تخفيض المخصصات من انواع الوقود ، اقفال المسارح مبكرا . . . الخ (انظر مجلة ايكونوميست اللندنية ، عدد ١ ديسمبر ١٩٧٣ ، التي تورد كشفا بهذه الاجراءات التتشفية في كل بلد من البلدان الغربية) ، وقد ترتب بالطبع على هذه الاجراءات التتشفية مناعب ومضايقات للأفراد كما ان بعض شركات الطيران مثلا خفضت من رحلاتها الداخلية ، وخفضت بعض الشركات (العاملة في ميدان البتروكيمياويات مثلا من طاقة الإنتاج فيها بنسبة قليلة كما ان بعضها استغنى عن عدد محدود من عماله . وهذه كلها مضايقات لها تأثيرها على المواطنين كما أن لها بعض التأثيرات على النشاط الاقتصادي العام ، ولكن القول بانها دمرت الاقتصاد العربي او الحقت به الاضرار الجسيمة وعرضته للمخاطر هو قول مبالغ فيه كما هو واضح ، ولو ان الاقتصاد اوشك بالفعل على التعرض للخطر للجأت البلدان المعنية الى الاستعانة بمخزونها من النفط ولكنها لم تفعل الا ضمن اضييق الحدود وفي بعض هذه البلدان فقط بحيث يمكن القول بان هذا المخزون في مجموعه قد بقي على حاله تقريبا ولم يمس . وقد كان من الممكن ان يكون الوضع أسوأ بكثير لو توصل التخفيض في صادراتنا بنسبة ٥ ٪ شهريا بعد وصوله الى ٢٥ ٪ ونستمر ذلك بضعة أشهر أخرى .

٥ - الصورة الحقيقية للوضع الذي نشأ بالفعل تتمثل اذن في انه لم يحدث مجاعة نفطية في بلدان اوروبا الغربية مع ما كان سيرترب عليها من نتائج مدمرة للاقتصاد . ومن أجل التعرف على الآثار الحقيقية التي ترتبت بالفعل على اجراءاتنا النفطية لا بد من التمييز بين **ثلاث فئات** من بلدان اوروبا الغربية نظرا لاختلاف الآثار من فئة لأخرى : وهذه الفئات هي فئة البلدان «الصديقة» فئة البلدان المعادية ولا تشمل الا هولندا، وفئة البلدان الأخرى المتبقية والتي تعتبر من البلدان المحايدة .

٦ - فئة **البلدان الصديقة** شملت في البداية كلا من فرنسا وبريطانيا اللتين اعتبرتا كذلك منذ وقت مبكر بعد اتخاذ الاجراءات النفطية وذلك نظرا لمواقفها المتوازنة والمواتية للقضية العربية وتفهمها الأفضل للموقف العربي ، وقد اتسعت هذه الفئة لتشمل اسبانيا ثم اضيفت اليها مؤخرا بلجيكا . وبالنسبة لهذه البلدان فان دولنا المنتجة تعهدت بتأمين كافة احتياجاتها من المواد النفطية . ولذا فان هذه البلدان لا تتأثر الا بشكل طفيف من اجراءاتنا النفطية . والاجراءات التتشفية الاحتياطية المختصة التي اتخذتها فرنسا تكاد تكون رمزية (وقد صرح مؤخرا البان سالاندون ، وزير الصناعة الفرنسي السابق ، بأن فرنسا ، نظرا للتموينات النفطية التي وعدتها بها البلاد العربية ومخزونها من النفط ، تستطيع ان تصمد أكثر من ثلاث سنوات دون اي تخفيض في استهلاكها) .